نص ردن

▪ علاء حسن

إبـــــــرة وبـــعـــير

وكالـة أنباء أجنبية ذكرت أن ضحايا الأعمال الإرهابية في بغداد والمحافظات العراقيـة الأخـرى خلال شهر رمضـان بلغـت ٤٠٠ شخصـ في الأقـل، فيمـا أصيب ٩٧٥ في عمليـات تفجير وإطلاق نـار، وعلى الرغم من ذلـك مازال الخبراء من المسؤولين المكلفين بإدارة الملف الأمني يصرون على تطبيق نظرية "الإبرة والبعير".

خـلال أيـام العيـد تحـول الفـرح إلى نكـد والسعـادة إلى تعاسـة بفعـل هـذه النظريـة المبتكـرة، فمن جازف بالخروج من منزله والتحرر من الإقامة الجبرية، واجه متاعـب رفعـت ضغـط الـدم، ونتيجة تعكـر المزاج في ساعـات الوقوف بطوابير المركبـات للدخول إلى أحياء معروفة منذ زمن بأنها محاطة بجدران كونكريتية، فقد العراقـي بهجة العيد، ولجأ إلى "التدردم" في التعامل مـع زوجته وأطفالـه تعبيرا عـن الاستيـاء والغضب، وحرق المزيد من السجائر.

النظريـة فرضت علـى الجميع فمـن توجـه إلى المراقد الدينية لأداء صـلاة العيد فشل في الحصول على مكان داخل مواقـف السيارات، وفي منطقة الكاظمية لم تجد الأجهـزة الأمنيـة غير قطـع الشـوارع ومنـع الوقوف لتأكيد حضورها، من دون أن تعلم أن إجراءاتها عززت القناعـة بأن الانعتـاق من الإقامـة الإجبارية محاولة فاشلة.

المسؤولـون عـن إدارة الملـف الأمنـي أصحـاب نظرية "الإبرة والبعير" جعلوا السيارات تسير بخط واحد وبعـد الوصـول إلى "الهمـر" عجلـة الشرطـة يـؤدي السائق التحيـة لعناصر السيطرة فيتلقى إشارة المرور بسلام، أصحاب النظريـة تجاهلوا تخصيص ساحات لوقوف السيارات في مدن الكاظمية والنجف وكربلاء، وأن وجدت بعض الساحات فإنها تبتعد عن مراكز المدن بمسافة طويلة.

مبتكـرو النظريـة حققـوا معجـزة بإدخـال البعير من خـرم الإبـرة، فكان هـذا الإنجاز مثـار إعجـاب الدول المتحضرة، لأنها وعلى الرغم من تطورها التكنولوجي والحضاري، لم تستطع اكتشاف سر النظرية العراقية، واستنـادا إلى هذه الحقيقة فمن المناسب أن يعمم قادة الأجهزة الأمنية نظريتهم للإفادة منها في الخارج بطبع كراس يوضـح طريقة دخـول البعير من خـرم الإبرة، ومن الضروري ترجمـة الكراس لأكثر من دولة أجنبية وتوزيعه مجانا مع قرص مدمج يحتوي تطبيق النظرية علـى الأرض بمشاهد مصـورة ليدرس في الأكاديميات العسكريـة للتعـرف بأدق التفاصيل علـى عملية نجاح دخول وخروج البعير.

من فوائـد النظرية أنهـا ستعكس الجوانـب الإيجابية في الحيـاة العراقيـة، وخصوصا في مـا يتعلق بالملف الأمني، وستدحض التخرصـات والأكاذيب الصادرة من جهات مريبة مرتبطة بقوى وأطراف معادية للعملية السياسيـة والتجربـة الديمقراطيـة، طالمـا روجـت لشائعات حول تدهور الأوضـاع الأمنية، ومن الفوائد الأخرى للنظرية أنهـا ستوفر للعراقيين فرصة الدخول إلى أي بلد في العالم من دون تأشيرة دخول والتعرض لاستجواب طويل في مطارات دول الجوار، وستضطر الـدول إلى التعامل مع العراقـي بوصفه يحمل جنسية بلـد استطاع أن يحقـق معجزة دخـول البعير من خرم الإبرة، وليخسأ الخاسئون.

التعليم تؤكد شمول المؤسسة بمقاعد الدراسات العليا

المعتقلون السياسيون بعد انقلاب 1963 يطالبون بشمولهم بقانون مؤسسة السجناء

□ بغداد / الحلة / إقبال مجمد

طالب العشرات من السجناء السياسيين في بابل، الذين اعتقلوا بعد انقلاب شباط 1963، شمولهم بقانون مؤسسة السجناء السياسيين، أسوة بأقرانهم الذين اعتقلوا بعد عام 1968.

تظاهرة سابقة تطالب بالعدالة الاجتماعية

وقال عبد الأئمـة عبد الهادي، أحد السجناء السياسيـين الذي اعتقل بعـد انقلاب شباط ١٩٦٣، في حديثـه لـ"المدى": إن السجناء الذيـن اعتقلـوا بعـد "الانقـلاب الدمـوي ضـد الزعيم الراحـل عبد الكـريم قاسم في الثامـن من شباط عام ١٩٦٣، كانوا يأملون أن ينالـوا استحقاقهم بعـد العـام ٢٠٠٣، لكـن ذلـك لم يتحقق".وأضـاف "للأسف لم يتـم شمولنـا بقـرارات مؤسسـة السجناء السياسـيين"، مشـيرا إلى أنهـم "رفعـوا مذكـرات إلى الرئاسـات الثـلاث ومؤسسة السجنـاء السياسـيين لشمولهـم بقراراتها أسـوة بأقرانهم مـن السجنـاء السياسيين الذيـن جـرى اعتقالهـم بعـد انقـلاب عـام ١٩٦٨".

ولفـت عبـد الهـادي إلى أن المعتقلـين بعـد انقـلاب شبـاط تعرضـوا لنفس المعانـاة والتعذيـب التـي تعرض لهـا أقرانهم ممن اعتقلـوا بعـد تلـك الفـترة، وكان لابـد مـن المساواة بين الجميع.

السجـين السياسي فـلاح الرهيمي، أوضح قائلا: "نحن لفيف من السجناء السياسيين الذين تم اعتقالنا بعد ١٩٦٣/٢/٨، سبق أن روجنا معامـلات في مؤسسة السجناء فرع بابـل، لكن لغاية الآن لم يتم شمولنا بقانون المؤسسة".

وتابـع "قدمنـا جميـع المستمسكات المطلوبة التـي تثبت أننا سجناء سياسيين، والتعديـلات التـي أجريـت علـى قانـون مؤسسـة السجنـاء السياسـيين يقضـي بشمولنا أسوة بباقـي السجناء والمعتقلين السياسيين".

وأفـاد الرهيمـي "قدمنـا طلبـا إلى رئيـس مؤسسـة السجنـاء السياسـيين نطالـب فيـه بمفاتحـة المراجـع العليـا وأصحـاب القـرار لمفاتحـة مجلس النـواب لإقرار هذه التعديلات ومساواتنا مع الآخرين بموجب المـادة ١٤ مـن الدستـور التـي سـاوت بين العراقيين جميعا في الحقوق والواجبات".

مـن جهتـه، أكـد مديـر مؤسسـة السجنـاء والمعتقـلين السياسيين فرع بابل عبد الأمير الشريفـي، في حديثه لـ"المدى"، إن "قانون المؤسسة رقـم ٤ لسنة ٢٠٠٦ يخدم شريحة متضـررة من السجنـاء والمعتقلين من سنة ١٩٦٨ لغاية ما قبـل عام ٢٠٠٣، والمؤسسة قـررت تعديل القانون وتمـت قراءته قراءة أولى في مجلـس النـواب وسيتـم شمـول السجنـاء السياسـيين الذيـن اعتقلـوا بعـد انقـلاب شبـاط ١٩٦٣ في حـال إقرار القانون قريبا، وقد صرح بذلك رئيس لجنة السجنـاء السياسـيين في مجلـس النـواب محمد الهنداوي".

وذكـر الشريفـي "لقـد قـدم العشـرات مـن السجنـاء السياسـيين طلبـات بخصـوص شمولهـم بأحـكام قانـون المؤسسة ورفعت الطلبات إلى رئيس المؤسسة في بغداد الذي أجـاب بشمولهم بعد تعديل القانون وسيتم شمولهم به".

وعلـى صعيد متصـل، نفـت وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي، مـا يتناقله بعض المواطنين من مؤسسة السجناء السياسيين حـول عـدم شمولهـم بالمقعـد الدراسـي للدراسـات العليـا، مؤكدة شمـول مؤسسة السجنـاء السياسـيين بالمقاعـد الدراسـية للعام الدراسي المقبل.

وأوضـح المتحـدث الرسمي باسـم الوزارة قاسـم محمـد جبـار، في تصريـح لوكالـة "الفـرات نيـوز" الإخباريـة، أمس السبت، إن وزيـر التعليـم العـالي علـي الأديـب أصـدر قراراً باستثنـاء جميع المتقدمين إلى الدراسـات العليا من شرطي العمر والمعدل، وأن السجنـاء السياسـيين شملـوا بقـرار واحد فقط وهو استثناء شرط العمر فقط.

وعـزا سبـب ذلـك إلى "قانـون مؤسسـة السجنـاء السياسيين وليـس بسبب وزارة التعليـم العالي"، مبينـا أن قانون المؤسسة لم يستثـن شرط المعدل لمنتسبيه على عكس قانـون مؤسسـة الشهـداء فقـد استثنـوا المنتسبين لها من شرطـي المعدل والعمر مع احتساب نسبة معينة لعائلات الشهداء.

وأشـار جبـار إلى أن "جميـع المؤسسـات ومن ضمنها مؤسسـة السجناء السياسيين لهـا الحـق في التقـديم للدراسـات العليـا"، لافتـا إلى أن "وزارة التعليـم غير معنية بما تتضمنه قوانين هذه المؤسسات وهي تسير وفقا لهذه القوانين".

وكان مصـدر مطلـع قـد أكـد إلغـاء المقاعـد الدراسـية لمؤسسـة السجنـاء السياسـيين للعـام الدراسـي المقبـل، ولم يتـم شمولهـم بمقعد دراسي ولا بالضوابط التي وضعتها وزارة التعليـم العـالي وهـي استثنـاء شرطـي العمـر والمعدل للمتقدمـين إلى هذه الدراسات.

وكانـت وزارة التعليـم العـالي قـد أعلنـت في بيـان لها تلقت "المـدى" نسخة منه عن استثنـاء ذوي الشهـداء مـن شرطـي العمر والمعـدل والسجناء السياسيـين من المعدل للتقديم إلى الدراسات العليا للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

وبـين المتحـدث الرسمي باسـم الوزارة في حينهـا، إن "الضوابـط التقـديم للدراسات العليـا نصـت علـى استثنـاء المتقدمـين من ذوي الشهـداء مـن شرطي العمـر والمعدل، واستثنـاء المتقدمـين مـن السجنـاء السياسيين من شرط العمر".

وتابع أنه "ينبغي بعد استكمال نتائج القبول للمتقدمين حساب نسبة ذوي الشهداء ١٠٪ مـن المقاعـد الدراسيـة والمنصوص عليها بقانـون ذوي الشهـداء رقـم المـادة ١٠ مـن قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٩".

وأضـاف جبـار أنـه "إذا لم تستـوف تلـك النسبـة ونفدت المقاعد الدراسية المخصصة فيُقبـل أقربهـم مـن المنافسة ضمـن ترتيب المتقدمين حسب المعدل وخارج خطة القبول بما لا يقل عن مقعد واحد".

الصحة تكشف عن إصابة 240 طفلاً جراء اللعب بالرشاشات " أبو الصجم"

صحة الرصافة تسجل إصابة نحو 190 طفلاً بالأسلحة البلاستيكية خلال العيد

□ بغداد / المدى برس

كشفـت وزارة الصحة، أمس الأول، عن إصابة ٢٤٠ طفلا في بغداد والمحافظات بالأعـين خـلال أيام عيـد الفطـر، جراء اللعـب بالرشاشـات والمسدسـات "أبو الصجـم"، فيمـا سجلـت دائـرة صحـة بغـداد الرصافـة، أكثر مـن ١٩٠ إصابة في العـين نتيجـة استخـدام الأسلحـة البلاستيكية.

وذكر بيان صحفي للوزارة، تلقت "المدى برس" نسخـة منـه، أن "٢١٠ طفلاً في العاصمة بغداد أصيبوا في العين بسبب ألعاب الرشاش والمسدس أبو الصجم، وأن مـن بين الإصابات حالات خطرة قد تؤدي إلى الإصابة بالعمى".

وبـين أن "أغلـب الإصابـات تلقـت العلاجات من قبل مستشفيات العاصمة التي سجلـت حالات الإصابـة"، مشيرا إلى أن "المحافظات الوسطى والجنوبية سجلـت بدورهـا ٣٠ حالـة إصابـة مشابهـة لتلك التـي دخلـت مستشفيات العاصمة".

وأوضـح أن "أغلـب حـالات الإصابة في العين، كانـت بسبب الصجم، الناتج عن لعب الأطفال طيلة أيام عيد الفطر".

من جانبه، قال مدير إعلام الدائرة قاسم عبـد الهادي، في تصريـح لـ"المدى": إن مستشفى ابن الهيثـم والمستشفيات في مدينـة الصـدر والعيـادات الشعبية في قاطـع الرصافـة استقبل أكـثر من ١٩٠ إصابة بعضها إصابات خطرة.

وأضـاف أن بعـض الإصابـات تطلبـت إجـراء العمليـات الجراحيـة الأوليـة بغيـة وقف النزيف، إضافة إلى إصابات تسببـت بأضـرار في شبكيـة العـين ما تطلب اتخاذ الإجـراءات الطبية اللازمة لإجراء العمليات المتخصصة.

وأشـار إلى أنـه "بالرغـم مـن حمـلات التوعيـة للتعريـف بمخاطـر استخدام الأسلحة والألعاب الخطرة لكن المؤسف أنهـا ما زالـت توجد بكميـات كبيرة في الأسواق المحلية"، داعيا الجهات المعنية كافـة إلى تحمـل مسؤولياتهـا وتنسيق الجهـود للقضـاء علـى هـذه الظاهـرة وتنظيـم حمـلات توعيـة للتعريـف بمخاطر هذه الألعاب.

وزارة الداخليـة بدورها حثت العائلات علـى ضـرورة منـع أطفالهم مـن اقتناء الألعـاب الناريـة المسدسـات والبنـادق البلاستيكيـة التي تستخدم فيها الكرات الحديدية أو البلاستيكية (الصجم).

وبالرغـم من هذه التحذيرات المتواصلة لتجـار لعـب الأطفـال، إلا أن الألعـاب الناريـة والمسدسـات والبنادق وغيرها من الألعاب الخطرة ما زالت تتكدس في المحال التجارية والبسطيات.

وعلى الصعيد نفسـه، أكدت لجنة المرأة والطفولـة النيابيـة، أنهـا بـدأت العمل بجديـة لإقـرار قانـون منـع استـيراد الألعـاب المحرضة على العنـف، مشيرة إلى ازدياد حـالات الإصابة عند الأطفال بسببها خلال عيد الفطر.

وقالت رئيس اللجنة انتصار الجبوري: إن "التوجيهـات لمنع الألعـاب المحرضة علـى العنـف لا تكفي ما لم تكـن مسندة بقانـون، وهـو الأمـر الـذي نسعـى لتشريعه"، مضيفـة "مقترح قانون منع استـيراد الألعاب المحرضـة على العنف تمـت قراءتـه قـراءة أولى وثانيـة لكن الحكومـة اعترضـت عليـه كـون هنـاك تعليمات جديـدة يفترض أن تأخذ بعين الاعتبار".

ولفتـت الجبـوري إلى أن "مستشفيات بغـداد وبعـض المحافظـات قـد أشـرت ازدياد عدد المصابين بهذه الألعاب خلال أيام عيد الفطر".

غـير أن دائـرة صحـة محافظـة ديالى، أعلنـت أمـس الأول، عـدم تسجيـل أي إصابـة بـين الأطفـال بسبـب الألعـاب الخطـرة خلال أيام عيـد الفطر، معتبرة أن حملتهـا التثقيفيـة للابتعـاد عـن تلـك الألعـاب أسهمـت في منـع حدوث الإصابات.

وقال المتحـدث الإعلامي باسـم الدائرة فارس العـزاوي، في حديـث أوردتـه وكالـة "السومريـة نيـوز" الإخباريـة: إن "جميـع المراكز الطبية والمستشفيات الحكوميـة في الأقضيـة والنواحـي داخـل المحافظـة لم تسجـل أي إصابـة بـين صفـوف الأطفـال خـلال أيـام عيد الفطـر نتيجـة اقتنـاء الألعـاب الخطرة وخاصة التـي تطلق الكـرات الحديدية أو (الصجم)".

واعتـبر العـزاوي أن "ذلـك جـاء بعـد الحملـة التثقيفيـة المكثفـة التـي قادتها دائـرة صحـة المحافظة من اجـل توعية الأسر بخطورة تلـك الألعاب، وتأثيرها السلبي في التسبب بعاهات مستديمة"، مشـيرا إلى أن "تلك الألعـاب لا ينعكس ضررها في إحداث إصابات لدى الأطفال وحسب، بل يمتد إلى البعد النفسي على نحو تزيد من عدوانية مستخدميها".

وكانـت قيـادة شرطـة محافظـة ديـالى حـذرت، في الرابـع عشـر من شهـر آب الجـاري، أصحـاب المحـال التجاريـة المتخصصة ببيع لعب الأطفال بالمحافظة من بيع الألعاب المثيرة للعنف خلال أيام عيـد الفطر، متوعـدة باتخـاذ إجراءات عقابيـة بحـق المخالفـين وفقـا لمضامين القانون.

واتخذ مجلـس محافظة ديالى، في شهر آذار مـن العـام الماضـي ٢٠١١، قـراراً يقضي بمنع بيع ألعاب الأطفال الخطرة الشبيهـة بالأسلحـة الناريـة، وتوعـد المخالفـين بإجـراءات قانونيـة رادعـة بهدف حمايتهم من الإصابات الخطرة.

وتسببـت ظاهـرة بيـع ألعـاب الأطفال الخطـرة في الأسواق المحلية خلال أيام الأعيـاد الماضيـة داخل محافظـة ديالى في ازديـاد معدلات إصابـة مستخدميها بعاهـات مستديمـة نتيجـة مخاطر تلك الألعـاب التـي تطلـق كـرات حديديـة صغـيرة قد تصيـب المناطـق الحساسة في الجسم.

مسؤول محلي في ذي قار يشكك بتعيينات وزارة التربية الأخيرة

□ الناصرية / حسين العامل

تباينـت الآراء في محافظة ذي قـار، بشأن تقييم آلية التعيينات التي اعتمدتهـا وزارة التربية مؤخرا بتعيين أكـثر من ١٣٠٠ خريج على ملاك مديرية تربية المحافظة.

ففـي الوقـت الذي دعا فيه معـاون محافظ ذي قار للشـؤون الإدارية حيـدر كريـوش، إلى تشكيل لجنة تحقيقية للنظـر في ما يعتقد أنها شبهـات فساد ربما تكون قد حصلـت في التعيينات الأخيرة، وصف عدد من الخريجين تلـك التعيينات التي اعتمدت التقديم الالكتروني بـ"العادلة"، مشيرين إلى أنها أول تعيينات لا تخضع لسلطة الأحزاب المتنفذة في المحافظة.

واعتبر كريوش، آلية التقديم والتعيين التي جرت في وزارة التربية بأنهـا "باب من أبواب الفسـاد، والأسماء التـي تم تعيينها من أبناء محافظـة ذي قار والبالغ عددها ١٣٥٠ اسما، ينتابها الغموض وعدم الوضوح"، على حد وصفه.

ولفت إلى أن الأسماء "خلت من خريجي العديد من الاختصاصات"، متسائـلا "ألم يكـن مـن الأجـدر بالـوزارة أن تخبـر خريجـي تلـك الاختصاصات بعدم التقديم أصلا إذا كانت لا تريد تعيينهم".

وكشـف معـاون المحافظ عن وجـود "أسماء بين المقبولـين مشمولة بقانـون المساءلـة والعدالـة"، متوعـدا بـأن الحكومـة المحليـة في المحافظـة سترفـع هـذه الأسمـاء إلى الجهـات المختصـة لتطبيـق الإجراءات القانونية بحقهم.

ودعـا إلى تشكيـل لجنـة تحقيقيـة للنظـر في هـذه التعيينات وفي الخروقـات التـي تمـت بموجبهـا، مؤكـدا أن الأمـر لا يقتصـر على محافظـة ذي قار بل يتعـداه إلى بقية محافظـات الوسط والجنوب، على حد قوله.

وبالمقابـل أشاد عـدد من الخريجين في تصريحـات لـ"المدى" بالآلية الالكترونيـة التـي اعتمدتهـا وزارة التربيـة مؤخـرا، مشيرين إلى "انحسار سطوة الأحزاب وتدخلها في التعيينات الأخيرة".

وقالت الخريجة سحر الناصري، التي ظهر اسمها ضمن قوائم وجبة التعيينـات الأخيرة: إنها حصلت علـى استحقاقها في التعيين كونها مـن الأوائـل علـى دفعتها، مبينـة "تقدمت بأكثر من طلـب تعيين في السنـوات الماضية إلا أنني لم أحصل على استحقاقي في حينها على الرغم من تعيين العديد من أقراني الذين تقل معدلاتهم عن معدلي".

فيمـا شككت إيناس الوائلي بعدالـة التعيينات السابقـة والحالية، موضحـة "أنـا خريجة كليـة التربية فـرع انكليزي للعـام الدراسي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، وحاصلـة علـى معـدل ٥٩، ولغايـة الآن لم أحصل علـى فرصتي في التعيين فيمـا هناك أشخاص تخرجـوا عام ٢٠١١ ومعدلاتهـا ٥٢، و٥٤، و٥٥، و٥٦ ظهـرت أسماؤهـم في التعيينـات الأخيرة".

وأكـدت الوائلي "وجود بعض السماسـرة الذين يقومون بالتوسط في التعيينات ذاكرة اسم أحدهم".

تلاميذ المرحلة الابتدائية يباشرون أداء امتحانات الدور الثاني

□ بغداد / أميمة الشمري

أعلنـت وزارة التربيـة مباشـرة تلاميـذ المرحلة الابتدائيـة بـأداء امتحانـات الدور الثـاني، يوم أمـس، في بغداد والمحافظات، مؤكدة أن الأسئلة الامتحانيـة "غـير معقدة" وجميعهـا من المناهج المقـررة. وقـال الناطـق الرسمي باسـم الوزارة وليـد حسين، في تصريـح لـ"المـدى": إن تلاميذ المرحلـة الابتدائيـة باشروا، أمـس السبت، أداء امتحانات الدور الثاني في عموم المحافظات.

وأضـاف إن "الأسئلـة الامتحانيـة غـير معقـدة وجميعهـا مـن كتـاب المنهـج المقـرر للتلاميـذ وتتضمن أيضا تركا أساسيا وفرعيا وقد وضعت بصيغ سهلة وواضحة"، بحسب ما ذكر.

وأكد حسين أن المراكز الامتحانية "مجهزة بشكل جيد إذ تم توفير مبردات ومراوح الهواء، وكذلك المولـدات الكهربائيـة في حـال انقطـاع التيـار الكهربائـي، إضافـة إلى الميـاه المعبئـة وقنينـة عصير لكل تلميذ".

وبشأن أعـداد التلاميذ الذين يـؤدون امتحانات الـدور الثاني، قال حسـين: "لا توجد لدينا لغاية الآن إحصائيات دقيقة بخصوص أعداد التلاميذ كون العدد كبيرا بسبب الدخول الشامل للتلاميذ الراسبين في معدلات السعي السنوي، والتلاميذ المكملـين والراسبين في الـدور الأول، إلى جانب التلاميذ الراغبـين بتحسين معدلاتهـم باستثناء من فصلوا لأي سبب كان".

وأكـد حسـين "لا توجد خروقات تذكـر لحد الآن والامتحانات تسير بوتيرة جيدة وسلسة".

واختتـم حديثه بالقول: إن وزارة التربية "تقوم بالحملـة الوطنيـة لرفع معـدلات نسـب النجاح وبإشـراف من قبـل الوزير الدكتـور محمد تميم وذلـك وفقا لمـا قررتـه هيئة الـرأي في الـوزارة وانسجامـا مـع قـرار مجلـس الـوزراء بهـذا الخصوص".

وفي محافظـة البصـرة، توجه يـوم أمس، أكثر من ١٦ ألف تلميذ وتلميذة لأداء امتحانات الدور الثـاني في جميـع مناطـق المحافظـة، بحسب ما أعلـن مدير إعلام تربية البصرة باسم القطراني، لوكالة "أنباء بغداد الدولية".

وأفـاد بأن التلاميذ يـؤدون الامتحانات في ١١٢ مركزا امتحانيا "وسط أجواء جيدة جداً وفرتها المديريـة العامة لتربية البصرة مـن اجل إنجاح الامتحانات".